مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: الخليج العربي واهميته للولايات المتحدة الامريكية
اسم الكاتب: م.م. عمر سعد خالد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7384
تاريخ الاسترداد: 2026/06/09 08:30 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الخليج العربي واهميته للولايات المتحدة الامريكية

The Arabian Gulf and its importance to the United States of America

م.م عمر سعد خالد*

Omar Saad Khaled

الملخص

شكل الخليج العربي أهمية جيواستراتيجية واقتصادية وعسكرية وامنية للولايات المتحدة الامريكية بسبب ماتتمتع به هذه المنطقة من موقع استراتيجي مهم وكذلك من ثروات، وقد تبلور هذا الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة في عام 1971 بصورة واضحة عندما انسحبت منه بريطانيا بشكل كامل، وقد عدت حرب الخليج الثانية عام 1991 المرحلة الحاسمة لترسيخ الهيمنة الاقتصادية والأمنية على هذه المنطقة الحيوية، وقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية في تحقيق هدفها، وقد عدت سلسلة من الاتفاقيات الأمنية واصبح الوجود العسكري الأمريكي المباشر في عقد التسعينيات اكثر وضوحاً، ولقد عدت الولايات المتحدة الامريكية منطقة الخليج العربي بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر كمرتكز لحربها ضد ماتسميه الإرهاب التي مثلت تحول اخر في الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة اذ اصبح اكثر عدداً واوسع انتشاراً.

الكلمات المفتاحية:

الخليج العربي، الولايات المتحدة الامريكية

* Omar.saad@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

The Arabian Gulf constituted geostrategic, economic, military and security importance to the United States of America because of the important strategic location and wealth that this region enjoys, and this American interest in when Britain 1971 this region was clearly crystallized in withdrew from it completely, and the second Gulf War The decisive stage for the consolidation of 1991 returned in economic and security hegemony over this vital region, and the United States of America succeeded in achieving its goal, and it prepared a series of security agreements, and the direct American military presence in the decade of the nineties became more evident, and the United States of America returned to the Arab Gulf region after the events of September as a focal point for its war 11 September against what it calls terrorism, which represented another shift in the US military presence in the region, as it became more numerous and widespread.

Keywords:

Arabian Gulf, United States of America

دول الخليج العربي واهميتها السياسية والإقتصادية والعسكرية والأَمنية للولايات المتحدة الأَمريكية

أهمية البحث: تعد منطقة الخليج العربي من المناطق التي حُظيت بقدر كبير من الاهتمام من جانب الولايات المتحدة الأَمريكية نظرا لطبيعة وحجم المصالح الغربية والأَمريكية فيها، وتعد منطقة الخليج العربي ذات اهمية كبيرة بسبب المكانة العالية التي تتمتع بها هذه المنطقة على المستويين الاقليمي والدولي سواء بفعل موقعها الجغرافي المتميز او لإمتلاكها أهم موارد الطاقة في العصر الحديث من الغاز والنفط مما جعل منها محوراً مهماً من محاور الصراع والتنافس بين القوى الاقليمية والدولية.

فرضية البحث: ان الولايات المتحدة الأَمريكية سعت الى توظيف منطقة الخليج العربي في صلب محور اهتماماتها، وان المصالح الأَمريكية سواء في منطقة الشرق الاوسط او منطقة الخليج العربي تتسم بالثبات ولم تتغير منذ انهيار الاتحاد السوفيتي والذي كان يشكل الخطر الاكبر على الولايات المتحدة الأَمريكية، اذ انحصرت المصالح الأَمريكية في المنطقة العربية ومنطقة الخليج العربي في أمن (اسرائيل) اولاً وتأمين مصادر الطاقة ثانياً فضلاً عن تأمين استقرار هذه المنطقة بما يخدم المصالح الأَمريكية.

إشكالية البحث: لم يُعد البعد الإستراتيجي للنفط الخليجي وحده هو المبرر للإهتمام الامريكي بالمنطقة، بل ان دور الولايات المتحدة الأَمريكية كقوة عالمية باتت تتعرض لمنافسة من قوى دولية اخرى صاعدة مثل الهند والصين او من قوى اقليمية كإيران التي تنافس نفوذها في الخليج العربي وبالتالي فأنها تنظر الى منطقة الخليج العربي كجزء من استراتيجيتها لهذ التنافس العالمي.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التاريخي وبجانبه المنهج الوصفي والتحليلي.

وانطلاقاً من هذا تم تقسيم البحث الى ثلاث مطالب:

تناول المطلب الاول: أهمية دول الخليج العربي الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأَمريكية.

اما المطلب الثاني: أهمية دول الخليج العربي الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية

اما المطلب الثالث: أهمية دول الخليج العربي العسكرية والأَمنية للولايات المتحدة الأَمريكية.

المطلب الاول: اهمية دول الخليج العربي الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأَمريكية

ان القيمة الجيبوليتيكية لأي منطقة تقوم على العلاقات المكانية التي تربطها بمراكز الثقل الحضارية والإقتصادية والاستراتيجية في العالم، وتعد منطقة الخليج العربي جزءاً حيوياً من أقليم واسع وكبير وهو الشرق الاوسط بأبعاده وحدوده الجغرافية الكبرى الممتدة خطوطها بين مصر وباكستان افقياً وبين تركيا وعمان وبحر العرب عمودياً[1].

ويمثل الخليج العربي أقصى إمتداد للعالم الغربي نحو الشرق ويتمحور بين الساحل الشرقي لأرض الجزيرة الغربية المنبسطة وارض الساحل الغربي نحو الشرق ويجاور الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وارض الساحل الغربي نحو الشرق

ويجاور الساحل الشرقي لأرض الجزيرة العربية المنبسطة وارض الساحل الغربي لهضبة إيران على شكل ذراع بحري يمتد من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي[2].

ويعد الخليج العربي بحراً شبه مغلق لوجود منفذ بحري واحد وهو مضيق هرمز الذي يقع في القسم الجنوبي من الخليج العربي ويشكل مدخل المرور الى المحيط الهندي عن طريق خليج عمان ومن ثم الى الممرات العالمية[3].

وتعد منطقة الخليج العربي انموذجاً مهماً في جغرافية الشرق الاوسط السياسية والجيوستراتيجية تحددت فيها دول مهمة، ويقصد بالخليج العربي المنطقة التي تقع على الشاطئ الشرقي لشبه جزيرة العرب، وبهذا فأن الخليج العربي يمثل الحد الشرقي الاقصى للوطن العربي ويمثل الساحل الشرقي منه إيران، بينما تتمثل الاجزاء لشمالية والغربية منه بالبلاد العربية التالية: (العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، البحرين، قطر، الامارات العربية المتحدة)، وقد برزت اهمية الخليج العربي بالنسبة للعلاقات الدولية في القرن العشرين نتيجة تبلور الصراع التاريخي الطويل بين الدول الاستعمارية الكبرى لأجل السيطرة على أجزاءه لأغراض استراتيجية واقتصادية، ولقد اثبت الموقع الاستراتيجي المهم للخليج العربي عبر التاريخ ان من يسيطر على الخليج العربي يسيطر في الوقت نفسه على شبكة المواصلات الجوية والبرية والبحرية بين الغرب والشرق التي توصل اوربا مع الهند واستراليا بالشرق الاقصى[4].

وتتميز دول هذه المنطقة بجملة من المرتكزات الجيوستراتيجية الأساس كونها بيئة متداخلة جغرافياً وسياسياً، وان وجود النفط واستخراجه قد أعطت أهمية كبرى لهذه

المنطقة اذ ان منطقة الخليج تنتج حوالي 31% من انتاج العالم الكلي اضافة الى انها تختزن تحت ارضها ما مقداره 63% من احتياطي نفط العالم كله وفقاً لعام 2014[5].

ولم تستثنِ الاستراتيجية الأَمريكية الشاملة منطقة الخليج العربي من دائرة اهتماماتها لما تتمتع به تلك المنطقة من ثروات وموقع مميز كان صداه في الادراك الإستراتيجي الامريكي منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وبروز الولايات المتحدة الأَمريكية كدولة عظمى، فعمدت سيطرتها على تلك المنطقة، وتأتي أهمية دول مجلس التعاون الخليجية في سياسة الولايات المتحدة الأَمريكية لمواجهة الاتحاد السوفيتي آنذاك واحتواء قوته وتضيق الخناق على محاولاته المستمرة لنشر الشيوعية في دول العالم الثالث كافة ودول الشرق الاوسط خاصة وهو في كل الاحوال صراع من اجل التسلط على المنطقة وهو صراع سياسي عسكري وعقائدي.

وان الأَهمية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها دول الخليج العربي والنابعة من موقها الاستراتيجي من الناحية الجغرافية واعتباره طريقاً للمرور الدولي كان قد اضفى علية اهمية استراتيجية كبرى جعلت منه عنصر اغراء ومن ثم مدعاة للهيمنة على هذه المنطقة من قبل القوى العالمية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأَمريكية لما تشكله هذه المنطقة من نقطة ارتكاز مهمة او حجر الزاوية لتحقيق الهيمنة الأَمريكية على منطقة الشرق الاوسط، وذلك عن طريق توظيف هذه الاقاليم الحيوية بكل مقدراتها وبالاتجاه الذي يصب في المحصلة النهائية لخدمة مصالح الولايات المتحدة نفسها.

وفي هذا السياق فأن الاهتمام الامريكي المباشر بمنطقة الخليج العربي لم يتبلور بصورة واضحة إلا في عام 1971 عندما أنسحبت بريطانيا بشكل كامل من المنطقة، فأخذت

الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية تحقيق الامن والاستقرار في هذه المنطقة إذ لجأت الولايات المتحدة في بداية السبعينيات من القرن العشرين الى اتباع سياسة الاعتماد على القوى الاقليمية للحفاظ على امن واستقرار المنطقة وبلورة ما عرف (بمبدأ نيكسون) الذي يقوم على استراتيجية (العمودين المتساندين) المتمثلة في الاعتماد على كل من ايران والسعودية لضمان تلك الاهداف[6].

الا ان تلك السياسة ما لبثت ان تبدلت عندما أدركت الولايات المتحدة الأَمريكية التوظيف السياسي للنفط في حرب اكتوبر 1973 اهمية مصادر الطاقة وضرورة تأمين وصولها الى الاسواق الغربية عموماً والأَمريكية بصورة خاصة وعد مناطق النفوذ الموجودة في الخليج العربي (مصلحة حيوية) للولايات المتحدة الأَمريكية.

وقد شكل مبدأ كارتر في عام 1980 التنفيذ الفعلي لتلك السياسة، إذ جاء فيه: (ان اي محاولة من جانب اي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج تعد من نظر الولايات المتحدة الأَمريكية هجوماً على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم ردعه بتلك الوسائل بما فيها القوة المسلحة)[7].

ويمكن القول ان مبدأ كارتر شأنه شأن كل المبادئ الأَمريكية التي طرحت قبله والتي اعلنها الزعماء الامريكان، وكذلك قد اكد جميع الرؤساء الأمريكيين منذ عهد الرئيس كارتر على هذا الالتزام غير العادي واشتركت القوات الأَمريكية بالتالي في العديد من المهام العسكرية في المنطقة، وان الهدف منها هو المحافظة على المصالح والاهداف الأَمريكية في مناطق العالم المختلفة لاسيما منطقة الخليج العربي التي تعد ذات أهمية استراتيجية مهمة للسياسة الأَمريكية لما تتمتع به من موقع جغرافي واستراتيجي مهم

يربط الشرق بالغرب ، فضلاً عن وجود احتياطي كبير من النفط فيها سعت الولايات المتحدة للسيطرة عليه واستغلاله دون السماح لأية قوة بالاستحواذ عليه لاسيما الاتحاد السوفيتي سابقاً، وقد ترتب على ما سبق انشاء (قوة الانتشار السريع) لكي تكون جاهزة لنقلها الى منطقة الخليج العربي في حالة الطوارئ، وقد اطلق على هذه القوة قيادة المنطقة المركزية لتوظيفها لتأمين منابع النفط في الخليج عند الضرورة، ولم تنته العناية بقوات (الانتشار السريع) مع نهاية عهد الرئيس كارتر وانما اولت الادارة الأَمريكية اهتماماً كبيراً بها في عهد الرئيس ريغان (1981–1988)[8].

وان ما عزز الوجود الأمريكي المباشر الذي لم يسبق له مثيل في منطقة الخليج هو تلك الحالة من عدم الاستقرار وما اشاعته من فوضى نتيجة للأحداث المتتالية بدءاً من قيام الثورة الإيرانية عام 1979 ومروراً بالحرب العراقية الإيرانية بين عامي 1980–1988 ثم انتهاء بالاجتياح العراقي للكويت عام 1990.

وتعد الحرب العراقية الإيرانية حدثاً كبيراً أثر على الامن في الخليج العربي، وكانت درجة الخطر مختلفة خلال مراحل الحرب وظهر جلياً للولايات المتحدة ان السعودية ستكون الحليف الأقوى في المنطقة فانهمرت الأسلحة على السعودية، كما أنهمرت بدرجة أقل على بقية دول الخليج[9].

وقد عدت حرب الخليج الثانية عام 1991 من منظور الولايات المتحدة الأَمريكية على انها مرحلة حاسمة لترسيخ الهيمنة الإقتصادية والأَمنية على هذا الاقليم الحيوي وقد نجحت الولايات المتحدة الأَمريكية في تحقيق تلك الاهداف، اذ ادت حرب عام 1991 أثر دخول القوات العراقية الى الكويت الى ان تصبح منطقة الخليج العربي حزام

عسكري أمريكي مما ترتب عليه خروجها من معادلة الأَمن الهشة لتدخل ضمن مظلة الامن الامريكي والتي تعتمد على وجود عسكري امريكي مباشر بدون وسطاء كما كان في السابق[10].

وعلى أثر ذلك عقدت الولايات المتحدة الأَمريكية سلسلة من الإتفاقيات الأَمنية مع دول منطقة الخليج العربي التي تهدف الى الدفاع عن منطقة الخليج العربي التي تهدف الى الدفاع عن منطقة الخليج العربي فضلاً عن ابقاء تواجدها العسكري في المنطقة[11].

ولقد أصبح الوجود العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي في عقد التسعينيات من القرن الماضي أكثر وضوحاً من أي وقت أخر واستطاعت الولايات المتحدة الأَمريكية عبر هذا الوجود ان تحقق اهدافاً استراتيجية وفي مقدمتها الحماية المباشرة لمصالحها الحيوية المتمثلة بآبار النفط[12].

وعليه فأن استراتيجية السياسة الخارجية الأَمريكية تجاه منطقة الخليج العربي قائمة على وضع كل مقدرات المنطقة من موارد طبيعية ومصادر طاقة تحت تصرفها ولذلك فهي تعمل جاهدة الى اقصاء القوى الاخرى المنافسة لها الى جانب تطويع المجتمعات المحلية والدول عبر سيناريوهات تخدم المصالح الأَمريكية في المنطقة، وان الدور السياسي لدول المجلس فيما عدا قضية الشرق الاوسط وهو دور مواز قريب لدور الولايات المتحدة الأَمريكية في العلاقات الدولية، فهو معتدل وعقلاني ويمكن التنبؤ به من خلال دور دول المجلس في منظمات دولية مهمة منها الامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومؤتمر عدم الانحياز وجامعة الدول العربية، وان هنالك مصالح

.

كثيرة تدفع بالولايات المتحدة الأَمريكية ان يكون لها وجود في منطقة الخليج يمكن عد ابرزها:

1. استمرار الوجود العسكري المكثف (التقرب المباشر) في الخليج عسكرياً واقتصادياً وسياسياً عن طريق القواعد العسكرية والاتفاقيات الثنائية مع دول الخليج[13].
2. حماية أمن المنطقة من كل من العراق وإيران وهو ما سمي (بسياسة الاحتواء المزدوج)، وكذلك ان هذا المفهوم يشمل ضمان امن الأنظمة السياسية السائدة في دول مجلس التعاون ايضاً وبالذات أمن الحكام، فضلاً عن الامن الأمريكي، ويرتكز اساساً على تخويف الحكام من العراق وإيران كونهما خطرين محتملين، ومن ثم اجبارهم على قبول الحماية الأَمريكية، وبشراء المزيد من الأسلحة والمعدات، فضلاً عن دفع مبالغ للولايات المتحدة الأَمريكية عن هذه الحماية.
3. العمل في تطبيع العلاقات العربية (الإسرائيلية) سياسياً واقتصادياً وتخفيف المقاطعة العربية (لإسرائيل) من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي طرح بعد حرب الخليج الثانية في مدريد عام 1991 والذي جاء في وضع دولي واقليمي لم يسبق له مثيل، اذ توفرت كل الفرص امام الولايات المتحدة في العمل على ترتيب الأوضاع في المنطقة[14].

كما ان المتأمل للموقف الامريكي في المنطقة منذ إكتشاف النفط يدرك ان الحكومات الأَمريكية المتتابعة لم تهتم كثيراً بقضية الحقوق السياسية ومؤشرات الديمقراطية واحترام

الحريات فيها وكل ذلك من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية وغير النفطية على الرغم من تعارض هذه المواقف ليس مع مصالح شعوب المنطقة فحسب وانما لان فيها كذلك تضارباً مع الأسس التي قامت عليها الولايات المتحدة الأَمريكية[15].

المطلب الثاني: الاهمية الإقتصادية لدول الخليج العربي للولايات المتحدة الأَمريكية

لقد ادركت الولايات المتحدة الأَمريكية أهمية الطاقة في منطقة الخليج العربي بشكل عام ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، وقد شرعت شركات النفط الأَمريكية منذ ثلاثينيات القرن الماضي بتنفيذ مشاريع مشتركة اخذت تتسع خلال العقود التي اعقبت الحرب العالمية الثانية ثم توجت بتأسيس شركة الزيت العربية الأَمريكية (ارامكو) عام 1944، ثم تلا ذلك الاجتماع التاريخي بين الرئيس الامريكي (فرانكلين روزفلت)• والملك (عبد العزيز آل سعود) •• في عام 1945 ليثبت تمركز المصالح النفطية في المنطقة، وفي عام 1971 انسحبت بريطانيا من المنطقة فسارعت الولايات المتحدة الأَمريكية الى ملء الفراغ الامني فتحولت مصادر الطاقة في المنطقة الى جائزة كبرى استحوذت الولايات المتحدة الأَمريكية عليها[16].

ويظهر دور دول الخليج الايجابي تجاه الاقتصاد الامريكي من خلال ممارستها دور الدول المعتدلة في منظمة (OPEC) فقد حافظت على الاسعار المعتدلة وبمقاربة بما

يمنع حدوث تضخم في الاقتصاد الامريكي كما ولعبت دول الخليج دور المكمل للنقص في الكميات المتوفرة في سوق النفط وكشريك مفضل لمعظم دول مجلس التعاون[17].

ويؤكد الكثير من المراقبين ان الدول الغربية ما كانت لتحقق الازدهار الاقتصادي الذي حققته منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما كانت لتطور قوتها العسكرية بأشكالها المختلفة لردع الاتحاد السوفيتي وحلفاءه لولا النفط الذي وافرته السعودية وبقية بلدان الخليج، فهذا الخبير النفطي والامني (مايكل كلير) يشير الى ذلك قائلاً: (من غير النفط الذي وافرته السعودية وبقية بلدان الخليج ما كانت الولايات المتحدة الأَمريكية وحلفاءها الاوربيون ليحققوا النمو الاقتصادي المرتفع الذي حققوه في سنوات ما بعد الحرب ولم تكن واشنطن لتتمكن من الحفاظ على جيوشها الضخمة وقواتها البحرية وطيرانها الذي نشرته لمواجهة اي تهديد ممكن من روسيا وحلفائها)[18].

وفي الجانب الاخر نجد ان الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة الأَمريكية لها اثراً على حياة المواطن الامريكي العادي فعقود الدفاع الخليجية يذهب الكثير منها ضرائب الى الخزانة الأَمريكية ويعمل الاف الامريكيين في دول مجلس التعاون في قطاعات الدفاع والاتصالات والكهرباء والنفط، وتمثل دول المجلس بعد اليابان أكبر مشتر لسندات الخزانة الأَمريكية[19].

كما يمثل ارتباط عملات دول مجلس التعاون مع الدولار دعماً غير محدود للاقتصاد الامريكي، وتعد ايضاً دول المجلس ضمن الخمس الاوائل في شركاء الولايات المتحدة المفضلين، وفي مجالات الشركات الدولية المتعددة الجنسية نجد ان هناك عدداً من هذه

الشركات بين الولايات المتحدة ودول المجلس أكثر مما بين الولايات المتحدة ودول مجموعة اخرى[20].

والى جانب تلك الأهمية يوجد مضيق هرمز الذي يُعد بوابة الخليج العربي الوحيدة نحو العالم كما يعد اهم معبر عالمي والذي يمثل (عنق الزجاجة) الاستراتيجي وتأتي اهميته مونه الممر المائي الذي تمر عبره صادرات النفط من الخليج العربي، اذ تقع معظم حقول النفط وأغزرها إنتاجاً مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً، وقد صنف بأنه واحداً من أحد عشراً مضيقاً في العالم ذات الاهمية الإقتصادية والعسكرية والعالمية[21].

وقد بدأ الاهتمام الامريكي بهذا المضيق لاسيما بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971 اذ عدت الولايات المتحدة ان مضيق هرمز جزء من أمنها القومي لأن تأمين حرية الملاحة في المضيق تعد مسألة دولية بالغة الاهمية لاسيما وانه الطريق الاهم لإمدادات النفط العالمية، وان حماية امن هذا المضيق حيوية لمجمل الاقتصاد العالمي[22].

ولم يُعد البعد الإستراتيجي للنفط الخليجي وحده هو المبرر للإهتمام الامريكي بالمنطقة، بل ان دور الولايات المتحدة الأَمريكية كقوة عالمية باتت تتعرض لمنافسة من قوى دولية اخرى صاعدة مثل الهند والصين او من قوى اقليمية كإيران التي تنافس نفوذها في الخليج العربي وبالتالي فأنها تنظر الى منطقة الخليج العربي كجزء من استراتيجيتها لهذ التنافس العالمي[23].

المطلب الثالث: أهمية دول الخليج العربي العسكرية والأَمنية للولايات المتحدة الأَمريكية

عندما وضعت الولايات المتحدة الأَمريكية استراتيجيتها الأَمنية منذ وقت مبكر اخذت بالحسبان الربط بين تحقيق الاهداف الاستراتيجية واستراتيجية ضمان الموارد الطبيعية وفي مقدمتها مستلزمات الطاقة (النفط والغاز)[24].

وان إمتلاك دول مجلس التعاون الخليجي لأغلب احتياطات نفط العالم والقدرة المتطورة لإنتاج النفط واخذه بفاعلية السوق وتكلفة انتاجه المنخفضة والاسهام المهم لصادرات الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي يكفي في ذاته لوضع امن المنطقة على رأس الاولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأَمريكية لان انقطاعه ولو بصورة مؤقته يسبب ضرراً دائماً للاقتصاد الامريكي مؤدياً الى التضخم وخنق الاستثمار والتوظيف[25].

وان تعرض الولايات المتحدة الأَمريكية الى صدمة ارتفاع اسعار النفط بين عامي 1973–1974 بسبب استخدام النفط العربي كسلاح في حرب تشرين عام 1973 بين (العرب واسرائيل) ومعاقبة الدول المساندة لها وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأَمريكية جعل من مسألة امن الطاقة في الخليج في مقدمة اولويات الولايات المتحدة الأَمريكية وقد تم تحقيق هذا الهدف عبر نفوذه السياسي المباشر ووجودها العسكري في الخليج العربي، لاسيما ان الحجم الأكبر من إستهلاك الطاقة اليومي في الولايات المتحدة الأَمريكية يصدر الخليج العربي النسبة الاكبر منه (دول مجلس التعاون الخليجي)[26].

ونظراً لهذه الأَهمية الاستراتيجية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي اقدمت الولايات المتحدة الأَمريكية الى فرض سيطرتها الكاملة على المنطقة والهيمنة على مصادر الطاقة وضمان عدم منافسة اي قوة لها، وامتدت تلك الهيمنة الى كل الادارات للرئاسة الأَمريكية منذ تولي الولايات المتحدة الأَمريكية مسؤولية امن الخليج العربي في آواخر ستينيات القرن العشرين.

ولقد تعزز الوجود الامريكي المباشر في الخليج العربي وأصبح أكثر وضوحا أثر دخول القوات العراقية للكويت كما تم توضيحه، وذلك من اجل ضمانات حماية منابع النفط وسلامتها فضلاً عن حماية الانظمة الخليجية وامن اسرائيل[27].

لذا فقد كانت الإستراتيجية الأَمريكية تجاه منطقة الخليج العربي خلال عقد التسعينيات تتمثل باتباع سياسة الاحتواء لكل من العراق وايران وتوسيع قاعدة الاتفاقيات الثنائية الدفاعية مع دول مجلس التعاون الخليجي والسماح للأخيرة بامتلاك التقنية العسكرية الأَمريكية والإحتفاظ بقوة امريكية قادرة على التدخل المباشر في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن تشيع دور الحلفاء (فرنسا وبريطانيا في المنطقة والعمل على تطويع الامم المتحدة لتصبح غطاء دولي يخدم المصالح الأَمريكية في المنطقة والعمل على تطبيع العلاقات (الخليجية الاسرائيلية) كتعويض للدعم الامريكي لدول مجلس التعاون الخليجي في اثناء دخول العراق للكويت، فضلاً عن خلق حالة من عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة بما يخدم هدف استنزاف عوائد النفط الخليجية لتغطية نفقات تحريك القوات الى الخليج العربي، وقد تعاظم الوجود العسكري الامريكي في الخليج العربي

لاسيما بعد تأسيس الاسطول الامريكي الخاص واتخاذ البحرين مقراً دائم له عام 1995 ثم تأسيس مقر القيادة الوسطى الأَمريكية في قطر عام 2002[28]

وفي هذا الصدد فقد اشار وزير الدفاع الامريكي الاسبق (وليم كوهين) في تقرير قدمه الى الرئيس والكونغرس عام 1997 بقوله: (نحن لا نريد الصراع نداً لند بل نريد امتلاك امكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، اننا نعيش عصر الامكانيات الاستراتيجية وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك)[29].

كما يعد الانفاق العسكري في هذه البلدان اكثر طرائق استنزاف وهدر ثروات هذه المنطقة من قبل الحكومات المحلية والحكومات الغربية المتمثلة بشركات صناعة وبيع السلاح فهذه الحكومات بسبب فقدانها الشرعية المستمدة من شعوبها ظلت عبر حقب زمنية تحاول ان تسد هذا النقص في الشرعية من خلال الاستقواء بالدول الاجنبية الامر الذي جعلها ترضخ لكثير من السياسات التي لا تخدم شعوب المنطقة ومنها الانفاق على السلاح الذي لا يوجه الى العدو الاول في المنطقة وهو كذلك لا يستطيع تحقيق امناً لهذه البلدان، بل انه كان دائماً سبباً لتأجيج الصراعات الاقليمية.

وان هذه النفقات ترتبط بعلاقة طردية مع أسعار النفط وايراداته وكذلك مع الاوضاع الإقتصادية في الغرب والحروب في المنطقة فكلما حدثت ازمات في هذه المنطقة واكبتها طفرة في اسعار النفط وايراداته ووجدت الدول الغربية ومعها سماسرة السلاح من افراد الحكومات الخليجية فرصة سانحة للحصول على مزيد من الريع النفطي لهذه البلدان[30].

ويمكن القول ان الصفقات التسليحية الضخمة لا تخدم مصالح دول منطقة الخليج بقدر ما تخدم المصالح الإقتصادية والمالية والصناعات العسكرية للدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأَمريكية، اذ ان هذه الصفقات تؤثر في امن منطقة الخليج العربي بصورة سلبية فهي تزيد من قدرة الولايات المتحدة الأَمريكية في شؤون المنطقة بما يخدم مصالحها[31].

ومما لا شك فيه ان دول منطقة الخليج العربي تختلف في سياسة التسليح من دولة الى اخرى تبعاً لحجم وكمية صفقات الاسلحة التي تبرمها مع الدول الكبرى، الا ان الولايات المتحدة الأَمريكية حظيت بحصة الاسد في العقود التسليحية التي ابرمتها دول منطقة الخليج العربي.

وان زيادة سباق التسلح في المنطقة هو مخطط امريكي يسعى الى امتصاص الفوائض المالية النفطية الخليجية التي تحققت بفعل ارتفاع اسعار البترول، وبهذا الصدد يقول (كولن باول) وزير خارجية الولايات الأَمريكية الاسبق لعام 2001 (ستبقى السياسة العسكرية الأَمريكية في الشرق الاوسط مرتبطة بالصفقات العسكرية وستبقى مبيعات الاسلحة لدول الخليج العربي مهمة لنا وبسبب صفقات الاسلحة هذه سيزداد التعاون بين القوات الأَمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي)[32].

ويمكن تحديد اهم مقومات السياسة الأَمنية الأَمريكية تجاه امن منطقة الخليج العربي في النقاط الأتية[33]:

1. توسيع قاعدة الإتفاقيات الأَمنية الثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي.
2. تعزيز التعاون (مجلس التعاون الخليجي) في مجالات التسلح وصفقات السلاح والتعاون العسكري.
3. السماح لدول مجلس التعاون بامتلاك تقنيات عسكرية امريكية متقدمة.
4. تشجيع حلفاء الولايات المتحدة الأَمريكية ولاسيما (بريطانيا وفرنسا) الى توسيع دورهم في المنطقة.
5. الاحتفاظ بقوة امريكية قادرة على التدخل المباشرة في منطقة الخليج العربي.
6. العمل في تطويع منظمة الامم المتحدة لتصبح غطاءاً دولياً يخدم مصالح الولايات المتحدة الأَمريكية في المنطقة.
7. الضغط على دول منطقة الخليج العربي من أجل رفع المقاطعة عن (اسرائيل) وتطبيع العلاقات معها.
8. خلق حالة من عدم الاستقرار والتوتر في منطقة الخليج العربي بما يخدم هدف استنزاف عوائد النفط الخليجية لتغطية نفقات تحريك القوات الى منطقة الخليج العربي، ولعل احدى حالات التوتر آنذاك هو حالة التصعيد العسكري المستمر ضد العراق.

ولقد عدت الولايات المتحدة الأَمريكية منطقة الخليج العربي بعد احداث 11 ايلول 2001 كمرتكز في حربها ضد ما تسمية الارهاب، وسعت ادارة الرئيس الامريكي السابق (بوش الابن) للحصول على دعم من الانظمة الخليجية لاستخدام مواقع عسكرية في دولها كجزء من المجهود الحربي، فشاركت بعض الدول في التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأَمريكية لغزو افغانستان عام 2001 كالإمارات

العربية المتحدة، هذا فضلاً عن قيام هذه الدول بالتعاون مع الولايات المتحدة في الأُمور الإستخباراتية فضلاً عن الدعم المالي[34].

ويمكن القول ان احداث 11 ايلول 2001 ساهمت في احداث تحول آخر في الوجود العسكري الامريكي في المنطقة اذ غدى هذا الوجود اكثر عدداً واوسع انتشاراً فالولايات المتحدة الأَمريكية عندما شرعت في الحرب على افغانستان عام 2001 قدمت كل دول منطقة الخليج العربي التسهيلات اللازمة للعمليات العسكرية الأَمريكية وخصوصاً الامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية، وبعدها في سياق الاستعدادات الأَمريكية لشن الحرب على العراق عام 2003 لعبت الكويت دوراً رئيسياً في هذه الحرب اذ تمركز فيها نحو (120) الف جندياً امريكي وانطلقت منها هذه القوات للحرب على العراق[35].

كما ان (300) طائرة قامت بضرب العراق إنطلاقاً من القواعد المنتشرة في المملكة العربية السعودية وسمح لها بالتالي بحرية الحركة في الاجواء السعودية وقاعدة السليلة في قطر[36].

وكان من ضمن الدوافع الحقيقية التي تسعى الى تحقيقها الولايات المتحدة الأَمريكية هو اجبار دول مجلس التعاون الخليجي على منحها مثل هذه التسهيلات من اجل تثبت وزيادة التواجد العسكري الامريكي في المنطقة وفرض سطوتها عليها وعدم التنازل عن

مصالحها الحيوية المتمثلة بالسيطرة على منابع النفط والممرات المائية وضمان امن (اسرائيل) وضمان عدم وصول الاسلاميين الى السلطة في المنطقة[37].

فضلاً عن ذلك فأن تضخيم قدرة البرنامج النووي الايراني من قبل الولايات المتحدة الأَمريكية يقابله تجاوب من دول مجلس التعاون الخليجي لإرتباط بعضهما بالقرار السياسي الامريكي وكما ترى الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون ان امتلاك ايران للقدرات النووية يشكل تهديداً مباشراً للوجود الامريكي في المنطقة وتهديداً لوجود الكيان الصهيوني ، كذلك الحال مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تشعر بأن ذلك يشكل تهديداّ لأمنها، فضلاً عن انه يخل بموازين القوى الاقليمية على حساب وجودها مما ينعكس على استراتيجية الولايات المتحدة الأَمريكية تجاه تلك الدول[38].

وأن الرؤية الأَمريكية لأمن منطقة الخليج العربي تقع في محاصرة ايران وعزلها عن المنطقة وزيادة عدد القوات الأَمريكية وتقديم كل اشكال الدعم اللوجستي لإدامة الجاهزية العسكرية للقوات الأَمريكية في المنطقة، ولا تعني الرؤية الأَمريكية الى هذا الحد بل ترى ان أمن منطقة الخليج العربي مرتبط بإقامة سلام بين الفلسطينيين و (اسرائيل) وأقامة منطقة مستقرة سياسياً وإقتصادياً ضمن مشروعها للشرق الاوسط الكبير، فضلاً عن ان حالة عدم الاستقرار الامني في المنطقة الخليجية يؤدي الى تزايد اتفاقيات التسليح بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأَمريكية وفرنسا وبريطانيا، وان هذه الاتفاقيات بدلاً من ان تعمل على تعزيز الامن الخليجي جعلت دول مجلس التعاون الخليجي اداة بيد الدول الغربية لإختراق أمنها الاقتصادي واستنزاف ثرواتها القومية وسلب إرادتها السياسية وزيادة تبعيتها

السياسية للدول المصدرة للأسلحة، فضلاً عن زيادة فاعلية تأثير القوى الغربية في منطقة الخليج العربي.

الخاتمة

ان سيطرة الولايات المتحدة الامريكية على منطقة الخليج العربي قد اكتملت لاسيما بعد حرب الخليج الثانية، وقد ارتبطت اغلب دول الخليج بعقد اتفاقيات عسكرية وامنية وذلك تلبية لمطالب أمريكية، وقد توجهت الولايات المتحدة الامريكية نحو الشرق الأوسط بصفة عامة والخليج العربي بصفة خاصة وان الهدف الرئيس لها يتمثل بالنفط، وانها تهدف من وراء هذه القواعد والتسهيلات العسكرية الى تحقيق هدفها وهو إقامة سياج عسكري حول انتاج النفط وتقديم تسهيلات عسكرية ولوجستية لازمة للقوات الامريكية، ولا تعني الرؤية الأَمريكية الى هذا الحد بل ترى ان أمن منطقة الخليج العربي مرتبط بإقامة سلام بين الفلسطينيين و (اسرائيل) وأقامة منطقة مستقرة سياسياً وإقتصادياً ضمن مشروعها للشرق الاوسط الكبير، ونظراً لهذه الأَهمية الاستراتيجية لمنطقة مجلس التعاون الخليجي اقدمت الولايات المتحدة الأَمريكية الى فرض سيطرتها الكاملة على المنطقة والهيمنة على مصادر الطاقة وضمان عدم منافسة اي قوة لها، وامتدت تلك الهيمنة الى كل الادارات للرئاسة الأَمريكية منذ تولي الولايات المتحدة الأَمريكية مسؤولية امن الخليج العربي في آواخر ستينيات القرن العشرين.

الهوامش

(1) سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (85)، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 2003، ص ص57-58.

(2) حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011)، ص13.

(3) منصور حسن العتيبي، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص44.

(4) سمير ايوب العبيدي، ما وراء الخليج، (الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015)، ص15.

(5) المصدر نفسه، ص69.

(6) أشرف محمد كشك، امن الخليج في السياسة الأَمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2006، ص170.

(7) أشرف محمد كشك، امن الخليج في السياسة الأَمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2006، ص170.

(8) نقلاً عن: د. فكرت نامق وعبد الجبار كريم البزوني، السياسة الخارجية الأَمريكية حيال الخليج العربي، ط1، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، 2012، ص ص 31-32.

(10) د. اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي السوفيتي حول الشرق الاوسط، الابعاد الاقليمية والدولية، (الكويت: بلا، 1986)، ص490.

(11) ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006 ص428.

(12) أشرف محمد كشك، مصدر سبق ذكره، ص ص170-171.

(13) بيبر بيارنس، القرن الواحد والعشرين لا يكون قرنا امريكياً، ترجمة: زين بسام كيه، مجلة الحكمة، العدد (38)، (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص137.

(14) عبد الخالق عبد الله، العلاقات الخليجية الأَمريكية في كتاب: الوطن العربي في السياسة الأَمريكية، ط2، مصدر سبق ذكره، ص ص104-105.

(15) ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، (عمان: الاهلية للطباعة والنشر،1995)، ص155.

(16) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: دار الجليل، ط2، (عمان: دار الجليل، 1996)، ص70.

(17) يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص263.

• فرانكلين روزفلت كان رئيس الولايات المتحدة الثاني والثلاثين، وهو أحد أكثر الرؤساء احتراما وتأثيرا في أمريكا، وهو الوحيد الذي فاز بولاية رابعة، اذ حكم من عام 1933 حتى وفاته في عام 1945. الانترنت بتاريخ 2014/9/3، تاريخ الزيارة 2022/4/7، الانترنت على الرابط الاتي:

www.aljazeera.net

مؤسس المملكة العربية السعودية، الملك الاول للبلاد ولد عام 1873 في مدينة الرياض من اسرة آل سعود التي كانت تحكم نجد، وامتد حكم الملك عبد العزيز 52

عاماً منذ استعادته لحكم الرياض عام 1902 وحتى وفاته عام 1953، تاريخ الزيارة 2022/4/8، الانترنت على الرابط الاتي:

https://ar.wikipedia.org

(18) انطوني زيني، تأثير السياسة الأَمريكية في امن الخليج وجهة نظر عسكرية في كتاب: الخليج وتحديات المستقبل، (ابو ظبي: مركز الامارات لدراسات البحوث الاستراتيجية، 2005)، ص155.

(19) خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، (الكويت: دار الشرع للنشر، 1986)، ص172.

(20) نقلاً عن: يوسف خليفة اليوسف، مصدر سبق ذكره، ص ص 258-259.

(21) المصدر نفسه، ص590.

(22) المصدر نفسه، ص589.

(23) روح الله رمضاني، المضايق الدولية في العالم الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة: الصاحب الشيخ، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1984)، ص25.

(24) محمد صادق اسماعيل، العلاقات المصرية الخليجية معالم على الطريق، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2010)، ص17.

(25) عبد الله باعبود، الدور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى في أمن الخليج: الولايات المتحدة الأَمريكية، بريطانيا، فرنسا وحلف الناتو، في كتاب: الخليج في سياق استراتيجي متغير، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014)، ص236.

(26) كوثر عباس الربيعي، امن الطاقة في الفكر الاستراتيجي الامريكي في القرن الحادي والعشرين، الملف السياسي، العدد (111)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، 2012، ص4.

(27) لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد (101)، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006)، ص6.

(28) محمد الهلاوي، امن الطاقة في الخليج والدولار الامريكي نظرة عامة، في كتاب: امن الطاقة والتحديات والافاق، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص135.

(29) د. اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي السوفيتي حول الشرق الاوسط، الابعاد الاقليمية والدولية، مصدر سبق ذكره، ص651.

(30) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج والمتغير الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (328)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006، ص17.

(31) نقلاً عن: غيناوي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ط1، (دمشق: مكتبة ميسلون، 2002)، ص ص 47-48.

(32) يوسف خليفة اليوسف، مصدر سبق ذكره، ص251.

(33) عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج والمتغير الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (328)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006، ص17.

(34) نقلاً عن: غيناوي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ط1، (دمشق: مكتبة ميسلون، 2002)، ص ص 47-48.

(35) يوسف خليفة اليوسف، مصدر سبق ذكره، ص251.

(36) د. نادية المختار، المشروع الامريكي الشامل للمنطقة العربية، مجلة شؤون سياسية، العدد (4)، السنة الاولى، (بغداد: مركز الجمهورية للدراسات السياسية)، 1995، ص53.

[37] نقلاً عن: ريتشارد هاس، حرب الضرورة حرب الاختيار سيرة حربين على العراق، ترجمة: نورما نابلسي، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2010)، ص 248.

[38] كمال محمد الاسطل، نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، ط1، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1999)، ص113.

[39] يوسف خليفة اليوسف، مصدر سبق ذكره، ص263

[40] سهيلة عبد الانيس، ابعاد الوجود العسكري الامريكي في الخليج والاتفاقيات الأَمنية العراقية–الأَمريكية، الحوار المتمدن، العدد (2484)، 2008/12/3، الانترنت على الرابط الاتي:

https://www.ahewar.org

[41] عبد الرزاق الفارس، مصدر سبق ذكره، ص124.

[42] محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية معاصرة، (عمان: دار الحامد، 2007)، ص225.

[43] نزار عبد القادر، الدوافع الايرانية والجهود الدولية للاحتواء، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد (54)، (لبنان: وزارة الدفاع الوطني)،2005، ص59.

المصادر

1. سيار كوكب الجميل، المجال الحيوي للخليج العربي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (85)، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)، 2003.
2. حسام الدين جاد الرب، جغرافية الوطن العربي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2011).
3. منصور حسن العتيبي، السياسة الايرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
4. سمير ايوب العبيدي، ما وراء الخليج، (الاردن: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015).
5. أشرف محمد كشك، امن الخليج في السياسة الأَمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، 2006.
6. د. فكرت نامق وعبد الجبار كريم البزوني، السياسة الخارجية الأَمريكية حيال الخليج العربي، ط1، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، 2012.
7. د. اسماعيل صبري مقلد، الصراع الامريكي السوفيتي حول الشرق الاوسط، الابعاد الاقليمية والدولية، (الكويت: بلا، 1986).
8. [11] ظافر محمد العجمي، امن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية الدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006.

9. بيبر بيارنس، القرن الواحد والعشرين لا يكون قرنا امريكياً، ترجمة: زين بسام كيه، مجلة الحكمة، العدد (38)، (بغداد: بيت الحكمة، 2002).

10. ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة: مالك عباس، (عمان: الاهلية للطباعة والنشر ،1995).

11. شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة: دار الجليل، ط2، (عمان: دار الجليل، 1996).

12. يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014).

- فرانكلين روزفلت كان رئيس الولايات المتحدة الثاني والثلاثين، وهو أحد أكثر الرؤساء احتراما وتأثيرا في أمريكا، وهو الوحيد الذي فاز بولاية رابعة، اذ حكم من عام 1933 حتى وفاته في عام 1945. الانترنت بتاريخ 2014/9/3، تاريخ الزيارة 2022/4/7، الانترنت على الرابط الاتي:

13. www.aljazeera.net

14. مؤسس المملكة العربية السعودية، الملك الاول للبلاد ولد عام 1873 في مدينة الرياض من اسرة آل سعود التي كانت تحكم نجد، وامتد حكم الملك عبد العزيز 52 عاماً منذ استعادته لحكم الرياض عام 1902 وحتى وفاته عام 1953، تاريخ الزيارة 2022/4/8، الانترنت على الرابط الاتي:

15. https://ar.wikipedia.org

16. انطوني زيني، تأثير السياسة الأَمريكية في امن الخليج وجهة نظر عسكرية في كتاب: الخليج وتحديات المستقبل، (ابو ظبي: مركز الامارات لدراسات البحوث الاستراتيجية، 2005).
17. خالد محمد القاسمي، الخليج العربي في السياسة الدولية قضايا ومشكلات، (الكويت: دار الشرع للنشر، 1986).
18. روح الله رمضاني، المضايق الدولية في العالم الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة: الصاحب الشيخ، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1984).
19. محمد صادق اسماعيل، العلاقات المصرية الخليجية معالم على الطريق، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2010).
20. عبد الله باعبود، الدور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى في أمن الخليج: الولايات المتحدة الأَمريكية، بريطانيا، فرنسا وحلف الناتو، في كتاب: الخليج في سياق استراتيجي متغير، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2014).
21. كوثر عباس الربيعي، امن الطاقة في الفكر الاستراتيجي الامريكي في القرن الحادي والعشرين، الملف السياسي، العدد (111)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية)، 2012.
22. لورنس كورب، الخليج العربي واستراتيجية الامن القومي الامريكي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد (101)، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006).
23. محمد الهلاوي، امن الطاقة في الخليج والدولار الامريكي نظرة عامة، في كتاب: امن الطاقة والتحديات والافاق، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).

24. عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج والمتغير الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (328)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006.

25. غيناوي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ط1، (دمشق: مكتبة ميسلون، 2002).

26. عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج والمتغير الامريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد (328)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 2006.